العدد (1829) السنة السابعة - الأربعاء (23) حزيران 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

معاهد المعلمين في العراق

اشكالية المديرية العامة لاعداد المعلمين ومديريات التربية

لا يختلف اثنان على تراجع منظومة التربية والتعليم في العراق، فقد بدأت بالنكوص منذ ثمانينيات القرن المنصرم يوم اشتعلت حرائق حروب الديكتاتورية التي جندت فيما جندت لوقودها، المعلم والمدرس والطبيب والمهندس والعالم والسفير واستاذ الجامعة،وبعد انهيار الحكم الاستبدادي في نيسان ٢٠٠٣ استبشر الوسط التربوي والتعليمي خيرا وانتعشت آمال الطلبة والتدريسيين على حد سواء اذ كانوا يأملون في اصلاح النظام التربوي والتعليمي في العراق بعدما تعرض الى سلسلة من الخرابات التي نجمت عن تلك الحروب، ثم ما لبثت حتى تلاشت مرة اخرى فظلت العملية التربوية تتعتر في مسيرتها وخاصة في عناصرها الاربعة، المعلم، والمنهج،والمدرسة، والطالب وأحد اسباب هذا التعتر هو سوء الادارة، في دول العالم المتقدم تعد الادارة علما، اما في بلادنا التي يفترض انها سعيدة فالادارة مزاج ومحسوبية وربما محاصصة، الادارة التربوية ليست علما حسب، بل علم وفلسفة وفكر وتخطيط وبرامج واهداف ومنها تطوير الاداة الرئيسة لهذه الادارة ذلكم هو المعلم وكيفية اعداده والارتقاء بمستواه العلمي وألادائي والمعرفي والاجتماعي، المعلم في بلادنا المفترض ان تكون سعيدة بين مطرقتين، المديرية العامة لاعداد المعلمين، والمديريات العامة للتربية، الاولى كان من المفترض ان تتولى عملية اعداد المعلمين بجميع مفرداتها التدريسية والعلمية والوظيفية غير انها لاتزال مكبلة بقيود اللوائح الادارية التي لا فكاك لها منها وكان القيد الاول بنايتها الفقيرة، المنزوية واثاثها البسيط ونتريتها التي لا تغني ولا تشبع، وللتعرف على طبيعة عمل المديرية العامة لاعداد المعلمين (المدى) أجرت حوارات مع مسؤولي الاقسام فيها فالتقت اولا مديرها العام محمد جواد كاظم الموسوي الذي قال: تأسست المديرية العامة لاعداد المعلمين في عام ١٩٨٢ تحت مسمى المديرية العامة للاعداد والتدريب وتوالى على ادارتها عدد من المدراء العامين كان اولهم الدكتور خليل حماش،في عام ٢٠٠٤ دمج الاشراف التربوي مع اعداد المعلمين وبعد سنة فصل الاشراف عن المديرية.

طالبات امام بوابة معهد المعلمات

بغداد / شاكر المياح..... تصوير / مهدي الخالدي

مهام المديرية العامة لاعداد المعلمين

ويوضح: تضطلع المديرية بمهام عديدة منها وضع سياسة قبول واعداد احصائية لحاجة البلد الفعلية بعد خمس سنوات تخطيطية بالتنسيق مع المديرية العامة للتخطيط التربوي ومع اقسام التخطيط التابعة للمديريات العامة للتربية فضلا عن التصديق على وثائق خريجي معاهد المعلمين او الدورات التربوية او دور المعلمين السابقة او المعاهد المركزية، والاشراف على ملاكات المعاهد، وكذلك تعيين ادارات معاهد المعلمين ونقل الملاكات او تسويتها وتنظيمها فضلا عن شؤون الطلبة ومنها عملية النقل والقبول، وتجهيز المعاهد بالمستلزمات التربوية والكتب والقرطاسية، وضمن هيكلية المديرية هناك مجموعة من الوحدات التي الغيت على مر العقود ليس بحسب نصوص قانونية ولكن باجتهادات ادارية ومن اهم الوحدات فيها هي وحدة المناهج ووحدة الاعداد والتدريب، اذ ان المديرية تعد خططا لتطوير المعلمين وكذلك الوحدة الحسابية والاشراف التربوي.

بسبب الاهمال انتجنا معلمين ضعفاء

نتيجة لهذا الاهمال ان صح القول، اصبحت المديرية ادارية محضة وهذا انعكس سلبا على اداء المعلم وعلى تصنيعه وبالتالي ننتج معلما بمستوى هش وضعيف، ومنذ عامين استطعنا ان ننهض بمهام المديرية وحققنا طفرات نوعية في هذا المجال، اذ اعدنا فتح وحدة الاشراف التربوي وان كان لدينا مشرفون تربويون فقط لجميع معاهد المعلمين في العراق والبالغ عددها ٦٣ معهدا منها ٥٦ معهد اعداد معلمين وسبعة معاهد فنون جميلة، كما استحصلنا موافقة وزير التربية على تشكيل لجان لتأليف كتب منهجية وعليه فقد صدر امر وزاري بتشكيل لجان لاعادة النظر في مناهج معاهد اعداد المعلمين كون المناهج القديمة بسيطة، ولابد من الاشارة الى ان المديرية العامة للمناهج حينما غيرت مناهج التعليم الابتدائي والثانوية كان يفترض بها ان تغير في الوقت نفسه مناهج معاهد اعداد المعلمين، بغية ان يكون هناك ترابط بين المنهج الذي يدرسه طالب المعهد الذي سيكون بعد خمس سنوات معلما وبين المنهج الابتدائي، ولذلك اسرعنا في تأليف الكتب المنهجية الجديدة، ومنذ شهر ونصف الشهر عكفت اللجان على انجازها وقطعنا شوطا لا بأس به في هذا المضمار، وستعمل بمرحلتين، الاولى على مدى ثلاثة اشهر تخصص لوضع المفردات او الفهرست والاهداف التربوية الحديثة ثم ننتقل الى المرحلة الثانية وهي التأليف وهي ليست سهلة ويعد هذا انجازا خاصا للمديرية العامة لاعداد المعلمين.

الخبراء من حملة الشهادات العليا

وعن وجود الخبراء في وضع المناهج قال: لدينا خبراء من حملة الشهادات العليا وهم من الاساتذة الاكفاء الموجودين ضمن الكادر التدريسي في المعاهد، ولذلك فقد اعتمدنا في خطتنا على ان يكون ٨٠ – ٩٠ ٪ من كادر التأليف هم من اساتذة المعاهد والاخرون من الجامعات العراقية، كانت الوزارة تعتمد سابقا على الكفاءات الموجودة في التعليم العالي، اما الان فالكفاءات كثيرة في وزارة التربية اذا من الاجدر ان تناط بهم مهمة تأليف مناهج معاهد المعلمين لانهم ميدانيون ومهنيون واعرف بمستويات الطلبة.

معاهد المعلمين تتجاذبها حكومتان

وعن الازدواجية الإدارية لمعاهد المعلمين بين المديريات العامة للتربية والمديرية العامة لاعداد المعلمين قال: هذه الازدواجية قائمة وهي تؤثر سلبا على اداء الاساتذة والمستوى العلمي لطلبة هذه المعاهد، لان معهد اعداد المعلمين تتجاذبه حكومتان، حكومة المديرية العامة للتربية، والمديرية العامة لاعداد المعلمين،لو تعززت روح التعاون والفريق الواحد لحظيت المعاهد باهتمامين في آن واحد، غير اننا لاحظنا ان بعض المديريات العامة للتربية وبصريح العبارة لا تعير اهتماما لها، اما البعض الاخر فهي على الدوام داعمة لهذه المعاهد وكان من نتائج هذا الدعم تخرج العديد من الطلبة الممتازين واخص بالذكر منها المديرية العامة لتربية بابل التي كانت معاهد المعلمين محط انظار المسؤولين فيها المعلمون الذين تخرجوا منها امتازوا بالكفاءة والحرص، هذه الازدواجية وضعتنا امام خيارين، اما نفصل المعاهد عن المديريات العامة للتربية، او نحث المدراء العامين على ان يكونوا جادين في دعمهم لمعاهدنا، العقبة التي لم نستطع تجاوزها حتى هذه اللحظة هي عدم وجود وحدة حسابية خاصة بمديريتنا وكذلك وحدة خاصة بالملاك او الذاتية، بمعنى ان المدرس في المعهد (س) لا تزال ترقيته وعلاوته وتقيمه محصورة بالمديرية العامة للتربية، فاذا اردنا ان نفصل المعاهد عن المديريات العامة للتربية يجب ان نوجد وحدة حسابية واخرى للملاك، وانا سعيت حينما كنت مدير عام تربية الرصافة الثالثة، اذ يوجد في الموازنة ما يسمى بالقسم السادس وهو خاص بمعاهد اعداد المعلمين، كنت استضيف مدراء المعاهد للبنين والبنات واعرض عليهم الموازنة الموجودة والمثبتة فيها استحقاقات معاهدهم المالية ومن ثم نمنحهم سلفا لدعم اي معهد، هذه الطريقة وباعتقادي الشخصي لو اتبعها جميع المدراء العامين لارتقينا باداء المعاهد سواءا الفني او الاداري، فالمعاهد وعلى سبيل المثال بحاجة الى صيانة الوحدات الصحية، ومحتويات الابنية كالاثاث والتأسيسات الكهربائية كل هذا اشتمل عليه القسم السادس، ومن موقعي السابق كنت داعما اساسيا لمعهدي معلمين في مدينة الصدر ولذا اجد الان التعاون ليس بمستوى الطموح الذي ننشده من اجل تخريج معلم جيد وواعد وقائد في الوقت ذاته.

المعلم لم يرتق بمستواه التربوي والمعرفي

واقع المعلمين الراهن يبعث على الاسى والحزن، معلمنا الحالي لم يرتق بمستواه التربوي والمعرفي، ولذلك غيرنا في سياسة القبول الذي كان يعتمد على الكمي وليس النوعي وهذا احد اسباب تدني مستوى المعلم، واكثر الطلبة الذين تم قبولهم في معاهد اعداد المعلمين هم من الفاشلين واليائسين وممن حصلوا على معدلات متدنية في الامتحانات الوزارية للصف الثالث المتوسط، ولو القينا نظرة على الاحصائية المعلقة على الجدار لوجدنا ان معهد المنصور في الكرخ الاولى على سبيل المثال لا الحصر، ففي الصف الخامس منه هناك ٤٠٤ طلاب، ما يعني انه وقبل خمس سنوات تم قبول هذا العدد من الطلبة للدراسة فيه، وفي الصف الرابع ٤٨٣، اما الان ففي الصف الاول تم قبول ٦٤ طالبا فقط، وهذا يعني اننا رفعنا معدلات القبول، لا نقبل الا الطالب الجيد وتوجهنا الان نحو المعلم النوعي، غير ان الفرق سيتضح ربما بعد سبع سنوات من الان، وفي هذا العام سيتخرج معلم ضعيف، وفي العام المقبل سيتخرج ايضا معلم بمستوى متوسط،اي ان طلبة الصفوف الاولى والثانية والثالثة هم الذين يعول عليهم حين تخرجهم وسيكونون معلمين جيدين مسلحين بالعلم والمعرفة، بناء الانسان ليس بالعملية اليسيرة، واذا ذهبنا بعيدا في القبول النوعي فاننا سنعود الى عام ١٩٣٥ يوم زار الملك فيصل الاول احدى مدارس الموصل فانحنى له الطلبة فيما انحنى هو للمعلم، وطموحنا لا مبالغة فيه ان ينحنى العالم باسره للمعلم، في الوقت الراهن لا يمتلك معلمنا ثقافة جيدة مترعة بالعلوم والمعارف والاداب واللغات ونتطلع الى المستقبل رغم الصعوبات ووعورة الطريق، سيما واننا استقطبنا الكثير من حملة الشهادات العليا، والمنهج الجديد الذي هو في طور التأليف والاعداد.

> في الرصافة الاولى يوجد معهد واحد وهو يشتمل على مدارس كثيرة في الاطراف (الحسينية، الراشدية، الفحامة، بوب الشام) لا يغطيها معهد واحد

احصاء خريجي الاعوام الماضية والتعيين النوعي

هناك تنسيق بين مديريتنا ومعهد التطوير في ديوان الوزارة لتنظيم دورات تطويرية للمعلمين، قدمنا مقترحا لديوان وزارة التربية الا انه لم ير النور اسميناه آلية التعليم وتضمن احصاء جميع خريجي معاهد المعلمين الذين لم يظفروا بفرصة التعيين لايجاد قاعدة بيانات وخلال مدة زمنية محددة ثم ندخلهم دورات تأهيلية ومن يجتاز هذه الدورات يحق له التعيين، وبذلك نضمن التعيين النوعي.ويسترسل:تم غلق المعاهد المسائية لتدني مستويات خريجيها، لا بسبب المناهج حسب بل لعدم التزام الطلبة بالدوام.وعن التوسع في فتح معاهد جديدة قال: هناك مناطق تحتاج الى فتح معاهد لاعداد المعلمين. فعلى سبيل المثال: في الرصافة الاولى يوجد معهد واحد وهو يشتمل على مدارس كثيرة في الاطراف (الحسينية، الراشدية، الفحامة، بوب الشام) لا يغطيها معهد واحد، ناهيك عن مدينة الصدر وكذلك في بعض المحافظات، العائق الوحيد الذي يحول دون ذلك هو عدم توفر احصائية دقيقة لعدد الطلبة والخريجين وحاجة المناطق لهذه المعاهد سيما ان الصلاحية في هذا تعود لوزير التربية حصرا.

انجاز المناهج الجديدة في شباط ٢٠١١

لقاؤنا التالي كان مع معاون المدير العام يحيى كريم ثويني الذي قال: اول المعوقات هي المناهج والان في طريقها الى الحل بعدما حصلت موافقة وزير التربية على تشكيل لجان لتأليف مناهج اعداد المعلمين ومعاهد الفنون الجميلة ومنها لجان تحديد الاهداف وهي مستمرة في اعمالها مع متابعتنا المستمرة لها وتم تحديد السقف الزمني لها بشهرين لانجاز ما مطلوب منها، وبعد ان تنجز اعمالها كافة سيصدر امر اخر لاعداد لجان التأليف ونتوقع ان تستكمل المناهج في شهر شباط ٢٠١١، ومن المعوقات الاخرى ما يصرف للمديريات من مبالغ لا تتعدى ال ٢٥٠ الف دينار امر يدعو للسخرية نظرا لضآلته، والادهى من هذا كله ان مديريتنا لم تستلم اي مبلغ مالي منذ اكثر من عامين وما زلنا نخوض غمار المذكرات الادارية والمخاطبات الكتابية، وبعد جهد جهيد حصلنا على مليوني دينار، اما القرطاسية فنجهز بها من المديرية العامة للشؤون الادارية.

المدير العام

معاون المدير العام

كان المتخرج من معاهدنا خاويا متعبا لان المنهج في نينوى مثلا هو غير المنهج في بغداد، وكذا هو الحال والاختلاف من معهد الى اخر، في مناهجنا الجديدة ستكون مخرجات معاهدنا عناصر كفوءة موثوقا بقدراتها العلمية والتربوية وربما سنؤسس لامتحانات عامة خاصة بمعاهد اعداد المعلمين والمعلمات والفنون الجميلة، وقد تكون الاسئلة مركزية للصفوف غير المنتهية لجميع المعاهد، والمعاهد تعاني من غياب التعاون مع المديريات العامة للتربية من حيث الصرف والتجهيز، ومعاهد اخرى تعاني من خراب وخاصة في محافظة البصرة وقد خصص لها في الاونة الاخيرة ٣ مليارات ونصف المليار دينار لاعمارها.

> العقبة التي لم نستطع تجاوزها حتى هذه اللحظة هي عدم وجود وحدة حسابية خاصة بمديريتنا وكذلك وحدة خاصة بالملاك او الذاتية، بمعنى ان المدرس في المعهد (س) لا تزال ترقيته وعلاوته وتقيمه محصورة بالمديرية العامة للتربية

كشفنا العديد من حالات التزوير وبنسبة ٥٪

في شعبة الوثائق التقينا مسؤولها عدنان حسين حيث قال: المهمة الرئيسية للشعبة هي تأييد والتأكد من صحة صدور الوثائق لخريجي معاهد اعداد المعلمين والمعلمات والفنون الجميلة لعموم العراق. وعن حالات التزوير قال: نرصد باستمرار حالات التزوير التي لا تزال متداولة وموجودة وكشفنا العديد منها وهي تعادل ما نسبته ٥٪، اما اجراءاتنا فتقتصر على اعلام مديرية التربية التابع لها المعهد فتقوم بتشكيل لجنة تحقيقية لتحديد مسؤولية التقصير واتخاذ الاجراءات القانونية لاحقا، اما كيفية الكشف عن الشهادة المزورة، فنحن لدينا اختام خاصة بالمعاهد، ولدينا ايضا سجلات القيد العام من بداية تأسيس كل معهد من هذه المعاهد ولحد هذا العام يحوي اسماء جميع الطلبة المتخرجين والذين ما زالوا في الدراسة. وفي مداخلة لمعاون المدير العام جاء فيها: فيما يخص معاملات معاهد المحافظات يتم انجازها عن طريق الهاتف النقال حاليا \وكذلك صحة صدور الوثائق ريثما تنجز بشكل اصولي ووفق اللوائح والتعليمات اختصارا للوقت والجهد وبغية ان لا تتأخر رواتب التدريسيين والموظفين ونحن الان بصدد الحصول على خطي انترنيت تماهيا مع الوضع العراقي الجديد.

استقطاب حملة الشهادات العليا

في قسم شؤون التدريسيين التقينا المسؤول فيه قاسم مردان عبد الله الذي قال: طبيعة مهام قسمنا تنحصر في متابعة تنفيذ شروط اختيار مديري ومعاوني المعاهد واصدار الاوامر بتعيينهم. وعن معايير اختيار هؤلاء قال: نطلب اولا خلاصة الخدمات اذ ترشح المديرية العامة للتربية المعنية ثلاثة اشخاص ونستأنس برأي مديرية التربية حول الافضل بينهم، وبدورنا نختار الانسب بضوء خلاصة الخدمة لكل منهم وهي لا تعدو كونها سيرة ذاتية لكل منهم، لا نختار من كان سجله فيه عقوبات او الفات نظر ونأخذ بنظر الاعتبار التقييمات السنوية لكل مرشح بشرط ان لا تقل خدمته عن خمس سنوات في التعليم الابتدائي او الثانوي بشرط ان يكون تحصيله العلمي لا ادنى من البكالوريوس. ويسترسل: الامور الحسابية هي بعض معرقلات عملنا، وقلة التخصيصات المالية للمعاهد التي ترتبط فنيا بمديريتنا، واداريا بالمديريات العامة للتربية وهذه اشكالية ادارية لم تحل حتى هذه اللحظة، فمثلا، الرواتب وانقطاعات المدرسين من اختصاص تلك المديريات، امانقل المدرسين فهو من اختصاص مديريتنا،نحن الان نستقطب حملة الشهادات العليا عن طريق نقل خدماتهم من ملاكات التعليم الابتدائي والثانوي الى مديريتنا العامة بموجب القرار الوزاري ١٩٥٧ لسنة ٢٠٠٩ اضافة الى ذلك اطلاق نقل حملة الشهادات العليا من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من دون الدرجة الوظيفية والتخصيص المالي بشرط اكمالهم الخدمة وفق القرار ٩٣٠ لسنة ١٩٨٠ في حالة حصولهم على الاجازة الدراسية.

في شعبة المستلزمات العلمية والدراسية التقينا مسؤولتها اسراء جعفر عبد الهادي التي قالت: مهامنا تنحصر في توفير القرطاسية للمعاهد وهذه تشمل جلود الوثائق والقيود والاستمارات المرضية وتسجيل وتدوين الغيابات وتوفير الكتب المنهجية ايضا وكتب الحاسوب. وعن المعوقات قالت:نعاني من عدم وجود مخازن، البناية جدا متواضعة وليست بمساحة كافية وعدد الغرف فيها قليل جدا كانت مخصصة للتعليم المسائي سابقا، غرفة الشعبة الان لها وظيفتان، الاولى لادارة الشعبة ومن فيها، وفي الوقت نفسه هي مخزن لها.

طلبة معهد المعلمين في قاعة الامتحان